

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على اتفاق إلغاء تأشيرات السفر لحاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية والخاصة والخدمة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوبا ، والموقع في مدينة هافانا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣

(رئيس الجمهورية)

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد أخذ رأي مجلس الوزراء :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق إلغاء تأشيرات السفر لحاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية والخاصة والخدمة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوبا ، والموقع في مدينة هافانا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٤٢٩هـ

(الموافق ١٣ سبتمبر سنة ٢٠٠٨م).

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٣ ذي الحجة سنة ١٤٢٩هـ

(الموافق أول ديسمبر سنة ٢٠٠٨م)

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية كوبا

بشأن إلغاء تأشيرات السفر لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية

والرسمية والخاصة والخدمة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوبا يشار إليهما فيما يلى
بـ «الطرفان» ،

انطلاقاً من الرغبة في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون الثنائي في شتى المجالات
بين البلدين ،

ورغبة في تبسيط وتسهيل سفر مواطني كل من الطرفين إلى أراضي الطرف الآخر ،
فقد اتفقنا على ما يلى :

(مادّة ١)

يحق للمواطنين المصريين من حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة الصالحة
والمواطنين الكوبيين من حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخدمة الصالحة ،
الدخول والمغادرة والعبور في أراضي الطرف الآخر دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول .
يتلقى الأشخاص الوارد بيانهم في الفقرة (١) من هذه المادة عند وصولهم إذنًا
بالإقامة لمدة تسعة (٩٠) يومًا .

(مادّة ٢)

يحق لمواطني أي من الطرفين ، من حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية
والخاصة والخدمة الصالحة ، من أعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمعتمدين
في المنظمات الدولية التي يستضيفها الطرف الآخر ، ويحق كذلك لأفراد عائلاتهم من
حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة والخدمة الصالحة ، الدخول لأراضي
الطرف الآخر دون الحاجة لاجراء معاملات الحصول على تأشيرة .

(مادة ٣)

يجب على مواطنى أى من الطرفين من حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة والخدمة الصالحة الدخول والمغادرة إلى ومن أراضى الطرف الآخر عبر نقاط الحدود المخصصة إلى أى من الطرفين .

(مادة ٤)

مع عدم الإخلال بما ورد في المادتين (١ و ٢) من هذا الاتفاق فإن الإعفاء من الحصول على التأشيرة لا ينبع حاملى جوازات السفر محل هذا الاتفاق الحق في العمل في أراضى الطرف الآخر .

القادمون بهدف العمل أو مزاولة المهنة أو الدراسة أو الإقامة لفترة زمنية تتجاوز الـ ٩٠ يوماً ، ملزمون بإجراء معاملات الحصول على تأشيرة الدخول والحصول عليها بصورة مسبقة .

(مادة ٥)

لا يعفى هذا الاتفاق مواطنى الطرفين من حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة والخدمة الصالحة من الالتزام ببراعمة واحترام القوانين واللوائح سارية المفعول في أراضى الطرف الآخر .

يعتظر كل طرف بحق رفض و/أو إلغاء حق مواطنى الطرف الآخر في الإقامة في أراضيه في حال قيامهم بأعمال تخل بهذه القوانين والنظم .

(مادة ٦)

لا يخل هذا الاتفاق بالقوانين واللوائح ذات الطابع العام والمطبقة في أراضى الطرفين المتعلقة بالأمن الداخلى وتلك القوانين واللوائح المتعلقة بدخول وإقامة ومرور الأجانب في أراضى الطرفين .

(مادة ٧)

يتبادل الطرفان عبر القنوات الدبلوماسية نماذج من جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة والخدمة .

يقوم كل من الطرفين بإخطار الطرف الآخر بأى تعديل يطرأ على جوازات السفر المشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المادة بفترة سابقة لا تقل عن ستين يوماً .

(مادة ٨)

يجب على مواطنى أى من الطرفين من حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخدمة الصالحة فى حال فقدانها فى أراضى الطرف الآخر الإبلاغ الفورى عن فقدانها للسلطات المعنية للطرف الآخر ، والذى يقوم بدوره بإصدار مذكرة بهذا الخصوص دون تحمل أية نفقات .

فى هذه الحالة ، توفر البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المعنية لمواطنيها وثيقة سفر مؤقتة تستخدم لغادررة أراضى الطرف الآخر .

(مادة ٩)

يع肯 لأى من الطرفين الإلغاء الشامل أو الجزئى للعمل بهذا الاتفاق أو بأى من مواده ، لأسباب الأمن القومى أو الأمن العام أو الصحة العامة .

يقوم الطرف الذى يعلق بصورة شاملة أو جزئية تطبيق هذا الاتفاق ، بالإخطار الفورى للطرف الآخر ، عبر السبل الدبلوماسية ، ويتم العمل بمقول الإخطار ابتداء من الثلاثاء (٣٠) يوماً للاحقة لتلقى الإخطار .

(مادة ١٠)

تحل كافة الخلافات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بصورة ودية بين الطرفين عبر الطرق الدبلوماسية .

(المادة ١١)

أى تعديل يتم التفاهم بشأنه وإدخاله على هذا الاتفاق من الطرفين ، يجرى عبر تبادل المذكرات الدبلوماسية ويدخل حيز النفاذ ابتداء من تاريخ استلام مذكرة الطرف الآخر بالموافقة .

(المادة ١٢)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ آخر إخطار كتابي بين الطرفين يفيد باتفاق الإجراءات القانونية الداخلية الازمة لدخوله حيز النفاذ .

يسري هذا الاتفاق لأجل غير مسمى ، ويمكن لأى من الطرفين إنهاء هذا الاتفاق فى أى وقت عن طريق إخطار كتابي يفيد بذلك عبر القنوات الدبلوماسية ، وفي هذه الحالة يتوقف سريان الاتفاق فى اليوم الثالثين بعد تاريخ استلام الطرف الآخر الإخطار بالرغبة فى الإنهاء .

حرر فى مدينة هافانا بجمهورية كوبا بتاريخ ٣ يونيو من عام ٢٠٠٨ ، من نسختين أصليتين باللغات العربية والإسبانية والإنجليزية ، بنفس المجملة القانونية ، وفي حال أى اختلاف فى التفسير يتم الرجوع للنص باللغة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية كوبا

عن حكومة جمهورية مصر العربية

السيد السفير / مارкос رودريجيز كوستا

السيد السفير / حاتم سيف النصر

نائب وزير الخارجية

نائب وزير الخارجية

جمهورية كوبا

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٣
بشأن الموافقة على اتفاق إلغاء تأشيرات السفر لحاملى الجوازات الدبلوماسية والرسمية
والخاصة والخدمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوبا ، والموقع فى مدينة
هافانا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ :

قسر(ر) :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق إلغاء تأشيرات السفر لحاملى الجوازات الدبلوماسية
والرسمية والخاصة والخدمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوبا ،
والموقع فى مدينة هافانا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣

ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٠٩/٢/٢٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط